الصباح الاقتصادية
12
العدد 2291 - السنة الثامنة
الإثنين 6 محرم 1437 - الموافق 19 اكتوبر 2015
Monday 19 October 2015 - No.2291 - 8th Year

على هامش افتتاح معرض اتحاد الصناعات الكويتية الثاني

العلي: الـ30 ألف دينار التي تم تخصيصها للمواطن تعتبر دعماً وجهته الدولة نحو الصناعات الوطنية

اكد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي ان قطاع الصناعة في البلاد يحظى برعاية مستمرة من القيادة السياسية لافتا إلى ما تتقاده الصناعات المحلية من دعم لتاخذ دورها في دعم الاقتصاد الوطني.

وقال الوزير العلي في تصريح صحافي على هامش افتتاح معرض اتحاد الصناعات الكويتية الثاني الذي يستمر حتى 20 الجاري إن دعم المواد الإنشائية قدم في الأساس لدعم المواطن وتمكينه من الحصول على مسكن مناسب موضحا ان الـ 30 الف دينار كويتي التي تم تخصيصها للمواطن» لم تعد قرضا عليه بل دعم وجهته الدولة نحو الصناعات الوطنية».

وذكر ان المصانع تحظى من الدولة بدعم مباشر عبر عمليات تخصيص اراض ودعم في خدمات اخرى مبينا ان المناطق الصناعية الجديدة تحتاج إلى وقت لتجهيزها حيث إنها مازالت بعيدة عن الخدمات.

واشار في هذا الشان إلى ان وزارة التجارة تتواصل مع الجهات ذات الصلة كوزارة الكهرباء والماء والأشغال لإمدادها بالمرافق والطرق مضيفا انه حينما يتم الانتهاء من البنية التحتية لهذه المناطق سيتم الإعلان عنها.

من جانبه اكد رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي في تصريح صحافي على هامش الإفتتاح اهمية المعرض في نشر الوعي بالقطاع الصناعي واهميته في تعزيز الاقتصاد الوطني خصوصا في ظل ظهور المشاريع في خطة التنمية.

وقال الخرافي إن إقامة المعارض الصناعية وتكرارها يساهمان في خلق قنوات تواصل بين المصانع المحلية والسوق الخليجي والدولي إضافة إلى إبراز المنتج المحلي وتعريفه للمواطنين والمقيمين.

حسين الخرافي: إقامة المعارض الصناعية وتكرارها يساهمان في خلق قنوات تواصل بين المصانع المحلية والسوق الخليجي والدولي

سمو الشيخ جابر مبارك يفتتح المعرض

وذكر ان ظهور المشاريع والأعمال الجديدة في خطة التنمية في البلاد كمدينتي (المطلاع) و(صباح الأحمد) ومشاريع الطرق والمستشفيات سينعكس بالإيجاب على المصانع المحلية خصوصا الإنشائية مشيرا الى فئاعة المسؤولين الحكوميين في دعم المنتج الوطني.

من ناحيتها قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح إن الكويت تهتم بتنمية الصناعات الوطنية حيث تضمنت خطتها الخمسية مشاريع لتشجيع الشباب للدخول في المجال الصناعي من خلال مشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واضافت الصبيح أن هناك دورا مهما للجمعيات التعاونية في ترويج المنتج الوطني مؤكدة مضي الحكومة في دعم القطاع الصناعي سواء من ناحية تسهيل التشريعات أو الدعم المادي والفني التي تقدمه الهيئة العامة للصناعة.

واوضحت أن وزارة التخطيط والتنمية تهتم بالعمالة في كل القطاعات لملامسة رؤية وتوجيهات سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي.

من جهته قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة بالوكالة محمد فهاد العجمي إن الهيئة تسعى من خلال المعرض إلى التعريف بالصناعات الكويتية وتوعية المواطن والمقيم بضرورة الإقبال على المنتجات الصناعية الوطنية التي تضاهي الصناعات الأخرى من ناحية المواصفات والجودة.

واضاف العجمي ان مشاركة الهيئة تشكل كذلك فرصة للتعريف بخدمات الجهاز الحكومي والتعريف بمشروعها الإلكتروني الذي يختص بالربط بين الجهات ذات العلاقة لتسهيل الإجراءات واختصار الدورة المستندية والإجراءات الصناعية.

وعن مواجهة مشاكل الصناعيين في ما يتعلق بزيادة رسوم القيم الإيجارية للقسائم اوضح انها تخص القسائم التجارية والحرفية فقط «وهذا قرار من مجلس الوزراء وسيتم تنفيذه من بداية أبريل 2016».

وذكر ان الهيئة ستطلق حملات قادمة تدعم المنتج الوطني عقب الانتهاء من حملة (منا وفينا) مؤكدا ان اولويات الهيئة هي تنظيم حملات ترويجية للمنتجات الكويتية كنوع من الدعم والتشجيع.

ويهدف المعرض الذي افتتحه سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بحضور العديد من الوزراء والقياديين إلى المساهمة في دعم وتنمية الصادرات الصناعية غير النفطية للكويت.

الكويت تنظر إلى قطاع العقار كمنصة للاستثمار المؤكد

نخبة من صانعي القرار يخطّون العهد الجديد للتطور العقاري خلال حدث سيتي سكيب

كتب محيي قطب

أقام سيتي سكيب «إفطار أعمال» بحضور نخبة من صانعي القرار، والمطورين العقاريين والمتخصصين في السوق العقاري وذلك لأول مرة بالكويت، لمناقشة مستقبل العقار وأهم التحديات التي تواجهه.

وقد نظم الحدث وسط أجواء مهنية احترافية، حيث المتحدثين الضوء على صناعة العقار من خلال مناقشات ومناظرات حول السوق العقاري العالمي والمحلي، ركزت على اتجاهات الإستثمار العقاري، وقد شكل الحدث منصة اساسية لبناء علاقات أعمال والتواصل بين المؤثرين في سوق العقار والخبراء وقياديي الاستثمار والتطوير في السوق العقارية.

إلى ذلك، مهد «إفطار الأعمال» لمعرض سيتي سكيب الكويت الريادي في الإستثمار والتطوير العقاري والمقرر عقده من ديسمبر 9 إلى 11 على أرض المعارض الدولية في منطقة مشرف، حيث ناقش بعضا من الأفكار الرئيسية التي سوف يتناولها المعرض.

هذا وقد تمحورت حلقات النقاش حول إمكانيات التغيير في هيكلية الاقتصادات في دول الخليج العربي والناتجة عن عدم استقرار المصادر، وفي المقابل القت الضوء على قطاع العقار المؤهل بان يلعب دورا محوريا في الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل لما يقدمه من فرص للتنويع في القطاع، هذا بالإضافة إلى انه يتيح الوقت المناسب لاكتشاف الإمكانيات التي يؤمنها.

وقال أحمد زكريا، مدير معرض سيتي سكيب الكويت في كلمته للترحيب بالمشاركين في «إفطار الأعمال»: «عبر تحليل وضع سوق العقار في الكويت، فمن المهم توسيع النقاش ليشمل التجربة العالمية في هذا الإطار، وتاريخيا، فان مواطني الكويت والمقيمين في الدولة هم رياديين في الإستثمار العقاري الخارجي وتوظيف هذه الإستثمارات في أسواق عقارية رائدة، وبناء عليه، فمن خلال مناقشة الوضع الحالي في السوق العقاري الكويتية، ثمة حاجة الى توسيع نقاط البحث لتغطية المناطق خارج الحدود والتي لا طالما شكلت نقاط جذب للمستثمرين الكويتيين».

وفي خطابه الافتتاحي خلال الحدث، قال توفيق الجراح، رئيس مجلس إدارة الاتحاد العقاري الكويتي أن القضية الاساسية في العقار الكويتي هي محدودية الاراضي مشيرا الى انه في الكويت متاح لكل فرد 63 متر مربع من الاراضي مقابل 194 في البحرين و468 لدبي و171 للرياض مما ادى الى ضغط كبير على اسعار الاراضي ساهم في ارتفاعها.

واضاف ان الكويت تعاني من فجوة كبيرة في السكن الخاص مشيرا الى انه من المتوقع ان يبلغ عدد طلبات الاسكان الجديدة خلال العشرين سنة القادمة 234 الف طلب اسكاني مما يرفع اجمالي عدد الطلبات الى 352 الف طلب.

أما عن معدل الإيجار الشهري، ذكر الجراح بان هناك إرتفاع واضح في معدل الإيجارات، إذ يبلغ متوسط معدل الايجار الشهري 313 دينار كويتي، بينما بلغ في العام الماضي 264 دينار، واصفا هذا القطاع بالمستقر والجيد من حيث الأداء.

وعن قطاع المكاتب قال: «هناك موجة من التحسن تصاحب القطاع منذ العام 2011 الذي انخفضت فيه نسبة الاشغال 60 في المائة، اما حاليا فهي بحدود 85 في المائة».

وبالنسبة لقطاع التجزئة، اشار الجراح إلى ان نسبة الاشغال عالية في هذا القطاع، ففي الربع الثاني من العام الجاري بلغ إجمالي مساحات التجزئة حوالي 800 الف متر مربع بنسبة إشغال بلغت 95 في المائة، وبإيجار مرتفع الأسعار.

وتضمنت لائحة المتحدثين في «إفطار الأعمال» نخبة من الخبراء من قطاع الأعمال. فمن قطاع الإعلام، تولى أحمد بو مرعي، رئيس قسم الاقتصاد في جريدة الأنباء الكويتية، ورئيس النشرة الاقتصادية للكويت في قناة العربية، إدارة جلسة النقاش.

متحدثا في «إفطار الأعمال»، ناقش ناصر فيصل الخالد، رئيس صناديق الإستثمار العقاري في بيت الاستثمار العالمي غلوبل: «الكويت محدودة من ناحية النمو والفرص المتاحة، فيما تعتبر الإمارات سوقا جاذبا وكبير، إلا أن قطاع العقار السكني يشهد فائضا كبيرا في العرض».

أما عن الأسواق الخليجية الأخرى فقال: «السوق السعودي هو أقوى الأسواق من ناحية حجم الطلب، ويقدم أفضل الفرص، وهناك فرصة للخارج». واصفا كل من قطر والبحرين بالأسواق الصغيرة.

كما أشار المتحدث، بسام العثمان، نائب الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي إلى ثلاثة سيناريوهات ربطها بأسعار النفط قائلا: «إذا وصلت أسعار النفط إلى 55-70 دولار فلن يكون هناك تأثير على القطاع العقاري، وهذا ينطبق على كل من السعودية والإمارات ومدى اعتماد كل دولة على النفط».

وقال العثمان: «هناك توجه على العقار الدر للدخل وبشكل أساسي على العقارات السكنية، بغرض التطوير والتأجير، وتتوقع أن يستمر ذلك خلال الفترة المقبلة».

وقال أن البنوك تعاني من فائض سيولة عالي بسبب تباطؤ الدورة الاقتصادية وقلة الفرص حيث باتت البنوك تتحفظ في الإقراض كما ارتفعت نسب الودائع مما أدى إلى أن القطاع الاستثماري يعاني حاليا من تصحيح ولكنه يبقى محدودا حتى الآن بسبب ارتفاع الطلب على التأجير.

أما من قطاع الإستثمار العقاري، تحدث رامي ايكو، الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة الارجان: «الطلب على العقار السكني سيبقى موجود سواء تحسنت الأوضاع الاقتصادية أم لا، فيما ستتأثر مشاريع الاستثمار في البنية التحتية التي من المتوقع تأجيل بعضها».

ولفت ايكو إلى أن التدفقات المالية التي كانت تتحول من دول الخليج إلى أميركا وأوروبا ستتأثر لأن الفائض المالي تراجع نتيجة لانخفاض أسعار النفط، بينما سيرتفع الاستثمار في الشركات العقارية والصناديق المحلية نتيجة للتخوف من الاستثمار في الخارج.

بدوره، قال محمود الطراروة، الرئيس التنفيذي لشركة بازار للعقارات: «لا يوجد أي ترابط بين تراجع أسعار النفط وسوق العقار، وانخفاض الأول لا يؤثر على الأول بشكل فعلي، لأن أسعار العقار ترتبط بعملية العرض والطلب».

وأضاف: «إن الأفضل وقت لشراء العقار بغرض المضاربة يكون مع بداية انتعاش السوق». لافتا إلى أن حجم التداول في العام 2014 وصل إلى 4.8 مليار دينار كويتي، ومن ثم الانتقال في مشاريع مماثلة واعادة طرحها وبيعها في الدول التي تتواجد بها مكاتب المجموعة او وكلائها وخصوصا في الكويت وقطر وبريطانيا.

وقال نائب العضو المنتدب للتسويق في مجموعة توب العقارية ومدير فرع المجموعة في كندا محمد وليد القدومي بان خطوة التوسع هذه قد جاءت بعد ان وجدنا ان الحاجة تتطلب العمل في اسواق جديدة والاستثمار في الاسواق القوية والتي تتمتع باستقرار ونمو طبيعي وكان اختيار تورنتو تحديدا كونها من افضل المدن الكندية والتي تستقبل سنويا عشرات الالاف من المهاجرين الجدد بالاضافة الى استقطابها شريحة كبيرة من كبار المستثمرين مما جعل من الاستثمار في القطاع العقاري السكني فيها ذو جدوى ويحقق عوائد مناسبة على الاستثمار واضاف ان خبرة المجموعة في هذا القطاع ستعزز من فرص نجاح محفظتها وتحقيقها لعوائد جيدة للمستثمرين. واضاف وتعمل المجموعة حاليا على دراسة بعض العروض المقدمة لها لشراء اراضي في مناطق مميزة وستعمل المجموعة على ترخيص تلك الاراضي للاستخدام السكني واعادة تطويرها. وبين القدومي بان المجموعة قد قامت بالاتفاق مع مجموعة من الجهات المعنية والتي لها خبرة عريقة في القطاع العقاري في تورنتو من اجل تنفيذ تلك المشاريع وضمان انجازها في المواعيد المحددة وتحقيق العوائد المجدية للمحفظة.

واضاف القدومي بان العديد من التقارير الاقتصادية والمالية تؤكد بان تورنتو تعد واحدة من اكثر المدن العالمية التي تحظى بالاستقرار المالي والسياسي والاقتصادي ومعدلات النمو فيها عالية وتعتبر اكثر المدن الامنة للاستثمار وتحظى بقوانين واضحة ومميزة تدعم الاستثمار والمستثمرين في مختلف القطاعات وخصوصا القطاع العقاري. واشار القدومي الى ان مدينة تورنتو تفوقت خلال العامين الماضيين على العديد من المدن العالمية في مبيعات المنازل الراقية وتربعت تورنتو على قائمة ابرز الاسواق العقارية للمنازل الفاخرة متفوقة على مدن مثل سيدني وميامي وسان فرانسيسكو.

جانب من المؤتمر

محمد القدومي

البورصة تغلق على ارتفاع مؤشراتها الثلاثة

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تداولاته امس على ارتفاع مؤشراته الثلاثة بواقع 38ر45 نقطة للسعري ليصل إلى 5769 نقطة و 0ر73 نقطة للوزني و 0ر97 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عند الإغلاق نحو 12ر9 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 154ر8 مليون سهم تمت عبر 3517 صفقة.

وكانت أسهم شركات (هيتس تلكوم) و(المستثمرون) و(ميرد) و(م الأعمال) و(المدينة) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (مشرف) و(نفائس) و(المعدات) و(ريم) و(اكتتاب) الأكثر ارتفاعا.

ليشمل مدينة تورنتو في كندا

القدومي: مجموعة توب العقارية توسع نشاطها الاستثماري العقاري

اعلنت مجموعة توب العقارية عن توسيع نشاطها الاستثماري العقاري ليشمل مؤخرا مدينة تورنتو في كندا والتي تعد من المدن الرئيسية في العالم والاكثر والاسرع نموا وقد جاءت هذا الخطوة بعد دراسة مستفيضة للقطاع العقاري في المنطقة ووجدت المجموعة ان الاستثمار في القطاع السكني في مواقع محددة في تورنتو يحقق عوائد عالية جدا حيث قامت المجموعة ومن خلال المحفظة العقارية الخاصة بالمجموعة وبمجموعة من المستثمرين بشراء مجموعة من العقارات والمباني القديمة وستعمل على تجديدها واعادة تطويرها ومن ثم اعادة بيعها في السوق الكندي المحلي ومن ثم الانتقال في مشاريع مماثلة واعادة طرحها وبيعها في الدول التي تتواجد بها مكاتب المجموعة او وكلائها وخصوصا في الكويت وقطر وبريطانيا.

محمد القدومي

بنك الائتمان: لا صحة لما أثير عن قرض «الزواج الثاني»

نفى بنك الائتمان الكويتي «التسليف والادخار سابقا» ما اوردته بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي عن منح قرض بقيمة ستة آلاف دينار للمواطن الكويتي في حالة الزواج للمرة الثانية.

وأكد البنك أن ما اثير بهذا الخصوص أمس عار عن الصحة جملة وتفصيلا ولا أساس له على الاطلاق، مطالبا الصحف ووسائل الاعلام والتواصل المختلفة بتحري الدقة وعدم بث اخبار من شانها خلق حالة من البلبلة لدى المواطنين والمراجعين.

وأوضح البنك ــ في بيان صحافي اصدره امس ــ انه فوجئ ببث شائعة لا أساس لها من الصحة عبر بعض وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي منسوبة إلى «مصدر في البنك»، مشيرا إلى أن هذه الشائعة «قديمة» وقد سبق أن أثيرت قبل سنوات على خلفية تقدم احد اعضاء مجلس الأمة بمقترح بهذا الخصوص وقام البنك بنفيها في حينه.

وشدد البنك على أن الشروط والقواعد المنظمة لمنح القرض الاجتماعي «قرض الزواج» لا تزال كما هي دون أي تغيير، إذ يُمنح لمرة واحدة فقط، ولا صحة لمنحه في حال الزواج الثاني، داعيا الجميع إلى التحلي بالمسؤولية وعدم ترويج او بث مثل هذه الشائعات.